

الخصائص

وذلك أن أصل الزيادة في أوّل الكلمة إنما هو للفعل وتلك حروف المضارعة في أفعلٌ ونَفْعُ و تَفْعَلُ ويفعلٌ وكلّ واحد من أدلّة المضارعة إنما هو حرف واحد فلمّا انضم إليه حرف آخر فارق بذلك طريقة في باب الدلالة على المعنى فلم يُنكَر أن يُمار به حينئذٍ إلى صَدْعَة اللفظ وهي الإلحاق .

ويدلّك على تمكّن الزيادة إذا وقعت أوّلاً في الدلالة على المعنى تركّهم صرف أحمد وأرمل وأزمل وتَنَضُّبٌ ونَرَجَسٌ معرفة لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع وهي حروف المضارعة فمضارع أحمدٌ أركب وتَنَضُّبٌ تقتل ونرجس نضرب فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال دلالة على أن الزيادة في أوائل الكلام إنما بابها الفعل .

فإن قلت فقد نجدها للمعنى ومعها زائد آخر غيرها وذلك نحو ينطلق وأَنطَلِقُ وأَحْرَجِمُ ويخرنطم ويقعنسّس قيل المزيد للمضارعة هو حرفها وحده فأما النون فمصوغة في حشو الكلمة في الماضي نحو اخرجم ولم تجتمع مع حرف المضارعة في وقت واحد كما التقت الهمزة والياء مع النون في ألنجج ويلنددٍ في وقت واحد .

فإن قلت فقد تقول رجل ألدّ ثم تُلحِق النون فيما بعد فتقول ألدّد فقد رأيت الهمزة والنون غير مصطحبتيين قيل هاتان حالان متعاديتان وذلك ان ألدّ ليس من صيغة ألدّد في شيء إنما ألدّ مذكر لَدَّاء كما أن أصمّ تذكير صمّاء وأمّا ألدّد فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة ولا يمكنك أن تدّعي أن اخرجم لمّا صرت إلى مضارعٍ فككت يدّه عمّا كان فيها من الزوائد ثم ارتجلت